

الصانع يقترح عدم تعيين غير الكويتيين في حال توافر من يشغل الوظيفة من الكويتيين



يقرب الصانع

قدم النائب يعقوب الصانع اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، وذلك باستبدال الفقرة الثالثة من المادة 15 والتي تنص على: «ولا يكون تعيين غير الكويتيين إلا بصفة مؤقتة وبطريق التعاقد».

بالنص التالي: لا يكون تعيين غير الكويتيين إلا في حالة عدم توافر من يشغل الوظيفة من الكويتيين ويكون ذلك بصفة مؤقتة وبطريق التعاقد، وفي كل الأحوال لا يجوز أن تزيد العمالة الوافدة في أي إدارة أو قطاع من قطاعات العمل الحكومي عن 20٪ من إجمالي عدد الموظفين في الهيئات الحكومية. وكذلك إضافة مادة جديدة برقم 18: يلتزم ديوان الخدمة المدنية بعمل تقرير نصف سنوي يرفع إلى كل من مجلس الأمة والحكومة بشأن عدد المواطنين الكويتيين أصحاب

طلبات التعيين، وكذا عدد الوظائف والدرجات الوظيفية الشاغرة بالجهاز الإداري للدولة وقطاعاته على أن يكون هذا التقرير مشفوعا بوضع تصور لتفعيل ما جاء بالمادة (15) بعد التعديل «وفقا للمقترح».

وعلى الحكومة إصدار قراراتها بتعيين الكويتيين الذين تتوافر فيهم شغل الوظائف الشاغرة أو تلك التي ستخلو من شغلها من غير الكويتيين خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، من تاريخ تقديم تقرير ديوان الخدمة المدنية إليها. وفي حالة مرور مدة ستة أشهر على تقديم المواطن لطلب التوظيف إلى ديوان الخدمة المدنية دون البت فيه، تلتزم الدولة بتقرير راتب شهري للمتقدم بمعدل الراتب الذي كان سيحصل عليه لو تم تعيينه بإحدى الوظائف المناسبة لمؤهله الدراسي بدءا من نهاية المدة المذكورة». وجاء في المذكرة الإيضاحية اقتراح بتعديل المرسوم بقانون رقم

15/1979 في شأن الخدمة المدنية، كما يلي: تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الكويتي، والتي لابد من مواجهتها باستحداث تشريعات تقوض من هذه الظاهرة، سواء بتعديل التشريعات القائمة أو استحداث نظم جديدة تتضمن إيجاد بدائل لتوسعة للقاعدة الوظيفية في الجهاز الإداري للدولة بحيث تكون هناك درجات وظيفية تستوعب عددا كبيرا من طالبي التوظيف الكويتيين والذين تتكبد مبالغاتهم أرباح ديوان الخدمة المدنية، على أن يتضمن ذلك التعديل أو الاستحداث وفقا لقاعدة البيانات التي من المفترض توافرها لدى ديوان الخدمة المدنية تحديد عدد الوظائف الشاغرة، وما هي المؤهلات المطلوبة لشغلها وكذلك تحديد عدد المؤهلين من المواطنين المتقدمين لشغل هذه الوظائف، وكذلك حضر الوظائف التي يشغلها بعض



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس المحكمة العليا لدى مملكة بوتان لينبو سونام توبجي

الغانم استقبل رئيس المحكمة العليا في بوتان وسفير ألبانيا



الغانم أثناء استقباله سفير ألبانيا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة امس رئيس المحكمة العليا لدى مملكة بوتان لينبو سونام توبجي والقاضيين بالمحكمة العليا لدى مملكة بوتان رنزين جيليسين ورنزين بنجور والوفد المرافق لهم.

حضر المقابلة العضو سيف العازمي. كما استقبل الغانم سفير جمهورية ألبانيا لدى الكويت كوتين مورينا. حضر المقابلة كل من الاعضاء حمد الهرشاني وعسكر العنززي وماضي الهاجري.

دشتي يناشد موظفي القطاع النفطي التدرج في إيصال مطالبهم



د.عبدالحاميد دشتي

قال النائب د.عبدالحاميد دشتي إنه بعد أن تم إقرار زيادة القرض الإسكاني على شكل دعم للمواد الإنشائية بقيمة 30 ألفا ويشمل كل من سيحصل على هذا القرض حديثا أو من حصل عليه سابقا وفي صدق بناء وحدته السكنية ومن سيبنى دورا ثانيا في منزله. وأشار دشتي إلى أن هذه الزيادة غير مستردة لتشكل غير الحديد والطابوق

مستلزمات البناء، متمنيا من الحكومة مئة في وزير التجارة أن يصدر اللائحة التنفيذية للقانون وقائمة المستلزمات والمواد ذات الصلة بالبناء والإنشاء.

ودعا دشتي نواب الأمة إلى مراقبة تنفيذ القانون وإذا وجد أن هناك انحرافا في تنفيذ القانون فينبغي أن يتصدوا له. من ناحية أخرى، قال دشتي أنه خلال جلسة المجلس

الصالح: إعادة تأهيل وتطوير نشاط الصليبخات والروضة



خليل الصالح

وقد سبق باقتراح بشأن إعادة وتأهيل نشاط الصليبخات والدوحة وبناء واجهات بحرية متكاملة المرافق والخدمات لأجل أن تكون متنفسا لسكان هذه المناطق ومجاورتها لاسيما ان واجهة الكويت تمتد من الجون بمنطقة الصليبخات حتى الفحيحيل بطول يقارب 70كم وان يستغل منها لا يصل إلى مسافة 30كم. وأضاف أنه لا يقبل تشدد الحكومة في عمليات الصرف على الواجهة البحرية للبلاد في ظل الوفرة المالية والاقتصادية الحالية رافضا أن

يقصر الاهتمام على المنطقتين الواقعتين ما بين أبراج الكويت ونادي الخوت بالسالمية ويترك باقي الشريط الساحلي دون تنمية. وفي سياق ذي صلة طالب الصالح الحكومة ممثلة في وزارة الأشغال بضرورة العمل على تليل وحل مشكلات مناطق النهضة والدوحة والصليبية في ظل نقص الخدمات الرئيسية بشوارع تلك المناطق حيث تفكر في الأعمال الضرورية للصيانة والتحديث، مؤكدا أنه لن يقبل بأن تكون هذه المناطق خارج

شدد النائب خليل الصالح على ضرورة إعادة تأهيل وتطوير نشاط الصليبخات والدوحة وتشديد واجهات بحرية تحتوي على خدمات كاملة، مشيرا إلى أن تلك الواجهات تعتبر مقصدا للمستثمرين في جميع دول العالم، مطالبا الحكومة بضرورة استغلال الواجهة البحرية الكويتية بشكل يتسجم مع مكانة الكويت ومظهرها.

وأوضح الصالح في تصريح صحفي أنه تقدم في

عاشور: ما إجراءات البلدية بحق شركات الإعلان المخالفة؟



صالح عاشور

تقدم النائب صالح عاشور بسؤال لوزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري جاء نحصه كالآتي: باشرت بلدية الكويت بإزالة هياكل الإعلانات في محافظة العاصمة بعد صدور الأحكام القضائية ضد الشركات المخالفة، وكانت حصيلتها 7 اعلانات، وتستمر الحملة مع ما يقارب 900 اعلان، لذا يرجى أفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1 - كشف بأسماء الشركات المخالفة مع طبيعة مخالفاتها.
- 2 - ما الإجراءات القانونية التي اتخذتها بلدية الكويت بحق الشركات المخالفة؟
- 3 - بيان بالإجراءات الإدارية ونوعها وأينها المتبعة للتعامل مع هذه المخالفات وتزويدي بنسخة من القرارات واللوائح المنظمة لهذا الشأن.
- 4 - هل وضع اعلانات مخالفة ودون ترخيص يحتاج الى صدور أحكام قضائية وراي الفتوى والتشريع لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

الدويسان: كم عدد الموظفين الكويتيين الجدد المعينين على بند العقود؟



فيصل الدويسان

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه: يرجى تزويدي بكشف من تم تعيينهم من 2011/1/1 وحتى الآن وهل تم تعيينهم من خلال الإعلان عن هذه الوظائف وفقا لقرار الخدمة المدنية؟ وما التخصصات المطلوبة للمعينين في الصندوق؟ وهل تشمل التخصصات المطلوبة خريجي كلية الآداب وهل تم تعيين في هذه التخصصات؟ يرجى تزويدي بها؟ كم عدد الموظفين الكويتيين الجدد الذين تم وضعهم على بند العقود بدلا من سلم الدرجات الوظيفي ولماذا تم استئناؤهم؟

يرجى تزويدي بأسماء الموظفين في المكاتب الخارجية للصندوق (البحرين - لبنان)؛ وتزويدي بأسمائهم ومؤهلاتهم والمزايا المقدمة لهم من رواتب وبدلات؛ وما صلة القرابة بين هؤلاء الموظفين والإدارة العليا؟

نمى إلى علمنا ان إدارة الصندوق قامت بتحريض موظفي إدارة التدقيق الداخلي على مدير الإدارة، بسبب ان مدير الإدارة قدم تقريرا يدين تجاوزات في الإدارة العليا، وقامت بتشكيل لجنة تحقيق موجهة من قبلها لإدانة المذكور ونتيجة للتحريض المسبق من الإدارة العليا موظفي الإدارة المعنية تمت إدانة المذكور وتم تجميده وإلغاء مساهم الوظيفي كمدير إدارة التدقيق الداخلي، ومنحه مسمى مستشارا لمجلس الإدارة

وهل يشمل جميع العاملين بالمؤسسة دون أي استثناء وإذا كان كفة استثناء فيرجى تزويدي بمن تم استئناؤهم من القرار وعلى ذلك؟

نمى إلى علمنا ان إدارة الصندوق تقوم بالتضييق على موظفيها الذين ينتمون إلى نقابة العاملين بالمؤسسة من خلال تخفيض درجات تقدير الكفاءة بحرامتهم من مكافأة الأعمال الممتازة، لذا يرجى تزويدي بتقدير كفاءة العاملين من أعضاء النقابة على السنيتين الأخيرتين؟

يرجى تزويدي بعدد القضايا الإدارية المرفوعة ضد الصندوق منذ عام 2005 وحتى الآن؟ نمى إلى علمنا ان مستشارة رئيس مجلس الإدارة هي من تقوم بالإشراف على إدارة التدقيق لذا يرجى تزويدي بقرار تعيينها في الصندوق، ومهامها وتزويديا بعدد الدورات الخارجية التي التحقت بها، وفي أي دولة ومدة كل دورة؟ وتزويديا أيضا بكشف يشمل المكافآت التي تلقتها منذ تعيينها؟

ونمى إلى علمنا بأنه تم تعيين ابنها للعمل في الصندوق الكويتي وذلك بعد تعيينها.. فما مدى صحة هذا الموضوع؟ يرجى تزويدي بالطريقة التي تمت بها تعيينه؟ وما وظيفته، وكم المدة التي عمل بها في الصندوق؟

ما الأسس والمعايير لابتعاث الموظفين في استكمال تعليمهم؟ وأرجو تزويدي بأسماء كل من تم ابتعاثه خلال السنيتين الماضيتين؟

الجيران لسرعة إقرار قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين



د.عبدالرحمن الجيران

حث النائب د.عبدالرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على ضرورة المسارعة في اقرار القانون القاضي بإنشاء جهاز المراقبين الماليين الوارد بمرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978 ولتعزيز الرقابة المالية المسبقة.

وأوضح النائب الجيران ان المراقبين الماليين وعددهم 180 مراقبا موزعين على أجهزة الدولة تميزوا بعملهم من حيث أنهم كواد وطنية 100٪ ويحملون شهادتي جامعية تخصص محاسبية، ولديهم خبرات قديمة، إضافة إلى السرعة في اكتشاف التجاوزات

..ويشيد بقرار «الأوقاف» إحالة الأئمة والخطباء مثيري الفتن إلى التحقيق

أشاد النائب د.عبدالرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية، بقرار وزارة الأوقاف بشأن محاسبة مثيري الفتن وفق النظم واللوائح المنظمة لعمل الأئمة والخطباء.

وأوضح الجيران أن تنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بات أمرا ضروريا اليوم، حيث وجدنا من يتخذ من الدين الإسلامي الحنيف متكا لأغراض الخاصة وإنارة الفتن وترويج الشبهات الباطلة وإضعاف تماسك المجتمع، هذا فضلا عن التأثير الخارجي والذي لا يخلو من افكار يبردها اعداء الإسلام. وشدد النائب الجيران على أهمية دور الإمام والخطيب باعتبارهم قوة صالحة بأقواله وأفعاله وما له من تأثير مباشر على جميع

لأنها الجهة المختصة تهيدا لعرضه على المجلس.

من خلال استثماره المصرف المعتمدة بالجهة الحكومية. وأشار الجيران إلى ان المزاج العام للدولة يتجه بصورة جادة لجهة تفعيل الرقابة من خلال ديوان المحاسبة وكذلك هيئة مكافحة الفساد ومجلس الأمة.

وطالب النائب الجيران بتطوير آلية عمل المراقبين الماليين عن طريق ربطهم بشبكة معلومات وقاعدة بيانات تعزز الكفاءة وتختصر الوقت والجهد في أداء المهام.

وفي الختام، دعا النائب الجيران اللجنة التشريعية والتحويلة إلى لجنة الميزانيات